



جمهورية العراق  
رئاسة ديوان الوقف السني



Republic of Iraq  
Al-Sunni Endowment

مَجَلَّةُ كَلِيَّةِ

الإمام الأمام الإمام

الجزء  
١

مَجَلَّةُ عِلْمِيَّةٌ فَصَلِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ  
اقرأ في هذا العدد:

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة اللغة العربية الواقع والآفاق المستقبلية  
أ.د. أشرف حسن محمد حسن علي الدبسي

تدريس علوم اللغة عبر الوسائط السمعية البصرية المنتجة بأدوات الذكاء الاصطناعي -Canva- نموذجاً  
أ.م.د. علي داود خلف الجنابي | د. سلمى فينيدو

دور تقنيات المحادثة الذكية (Chatbots) في نشر خطاب الاعتدال واللاعنف بين أهل الديانات ..  
أ.م.د. أحمد عبد عباس الجميلي | أ.د. علي غنيان الكبسي

الضوابط الشرعية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى «دراسة فقهية تأصيلية»  
أ.م.د. محمد علي حسين أحمد الطائي

الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر البيئية حلول مبتكرة لمستقبل مستدام  
أ.م.د. إسراء إبراهيم محمد | م.م. هند إبراهيم محمد | مهندس هدى زيد جميل

الضوابط العقدية للتعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي دراسة تأصيلية في ضوء العقيدة الإسلامية  
م.د. هديل علي قاسم محمد

الذكاء الاصطناعي والسنة النبوية بين الإمكانيات والتحديات والضوابط  
أ. بسمه سعد منصور صالح

رجب ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥ م

Al- Imam Al-Adham  
University College

A.D 2025

A.H 1447



عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية  
والتطبيقية، تحت شعار: «الذكاء الاصطناعي: رؤية شرعية وتكامل أكاديمي  
في ضوء التحديات المستقبلية» في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة.

ISSN: 1817-6674

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17  
coll.magazine@imamaladham.edu.iq



ISSN: 1817-6674

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17  
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مَجَلَّةُ كَلِيَّة

# الإمام الأعظم

برعاية السيد معالي رئيس ديوان الوقف السني

أ.د. عامر شاكر عبد الجنابي المحترم ..

وبإشراف

السيد عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة

أ.د. صلاح الدين فليح حسن المحترم

تقيم كلية الإمام الأعظم الجامعة مؤتمرها العلمي الدولي  
السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار:

«الذِّكَاؤُ الْإِصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةُ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَاْمُلٌ أَكَادِيمِيٌّ

فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَّاتِ الْمُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الذي عقد في بغداد السلام بتاريخ: ٨ - ٩ رجب ١٤٤٧ هجري

الموافق ٢٨ - ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥ ميلادي

في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة

«الجزء الأول»

## هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

- أ.د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام  
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير  
أ.م.د. علي داود خلف ..... مدير التحرير  
أ.د. إسماعيل عبد عباس ..... عضو  
أ.د. محمود عبد العزيز محمد ..... عضو  
أ.د. حقي إسماعيل محمود ..... عضو لغوي  
أ.د. حسام مشكور عواد ..... عضو  
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي  
أ.د. وسام محمد خليفة ..... عضو  
أ.د. أحمد ياسين معتوق ..... عضو  
أ.د. خالد مصطفى عبيد ..... عضو  
أ.د. نور سعد محسن ..... عضو  
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا ..... عضو  
أ.د. محسن المطيري / الكويت ..... عضو  
أ.د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي ..... عضو  
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه ..... عضو  
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث ..... عضو

### اللجنة العلمية

ت	الاسم	الصفة
١	أ.د. خليل إبراهيم حمودي	رئيساً
٢	أ.د. مكّي وليد عبد الكريم	عضواً
٣	أ.د. شيخموس ديمير (رئيس جامعة غازي عنتاب- تركيا)	عضواً
٤	أ.د. عبد الرحمن حمدي شافي (كلية العلوم الإسلامية-جامعة الأنبار)	عضواً
٥	أ.د. براء عبد الرزاق كامل (كلية الآداب- الجامعة العراقية)	عضواً
٦	أ.د. قاسم طه محمد	عضواً
٧	أ.د. شاكر محمود حسين	عضواً
٨	أ.د. مصعب سلمان أحمد	عضواً
٩	أ.د. معاذ عبد الستار شعبان	عضواً
١٠	أ.د. إياد إبراهيم حمودي	عضواً
١١	أ.د. عبد الكريم ناصر محمود	عضواً
١٢	أ.د. إسماعيل عبد عباس	عضواً
١٣	أ.د. يوسف طارق جاسم	عضواً
١٤	أ.د. لبنى رياض عبد الجبار	عضواً
١٥	أ.د. أحمد ياسين معتوق	عضواً
١٦	أ.د. حقي إسماعيل محمود	عضواً
١٧	أ.د. عمر علي حسين	عضواً
١٨	أ.د. وسام محمد خليفة	عضواً
١٩	أ.د. عماد محمد فرحان	عضواً
٢٠	أ.د. أحمد إياد أنور	عضواً
٢١	أ.د. محمد حسن علي ظاهر	عضواً

عضواً	أ.د. طارق سعود خليل	٢٢
عضواً	أ.د. أحمد نصيف جاسم	٢٣
عضواً	أ.د. باسم عبد الله عبيد	٢٤
عضواً	أ.م.د. محمد عبد الجبار عمران (كلية الآداب- الجامعة العراقية)	٢٥
عضواً	أ.م.د. باسم محمد علي	٢٦
عضواً	أ.م.د. ثابت شهاب أحمد	٢٧
عضواً	أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن	٢٨
عضواً	أ.م.د. زكريا صالح سيف	٢٩
عضواً	أ.م.د. عمار عيسى عمر	٣٠
عضواً	أ.م.د. عثمان راشد مجيد	٣١
عضواً	أ.م.د. عبد الرحمن خلف مطلب	٣٢
عضواً	أ.م.د. مي حسن سريسيح	٣٣
عضواً	أ.م.د. ضياء الدين عبد الله محمد	٣٤
عضواً	أ.م.د. أحمد صديق إبراهيم	٣٥
عضواً	أ.م.د. قصي مساهر محمد	٣٦
عضواً	أ.م.د. زهراء عدنان عبد الكريم	٣٧
عضواً	أ.م.د. فاروق نهاد عبد	٣٨
عضواً	أ.م.د. عمر ياسين علي	٣٩
عضواً	أ.م.د. عمر حسين علوان	٤٠
عضواً	أ.م.د. قحطان عدنان عبد الواحد	٤١
عضواً	أ.م.د. طه أحمد حميد	٤٢
عضواً	أ.م.د. حسين نوار حسين	٤٣
عضواً	أ.م.د. مثنى علوان عبد	٤٤
عضواً	أ.م.د. أحمد هيثم نجم	٤٥
عضواً	أ.م.د. أحمد مهدي عبيد	٤٦

عضواً	م.د. بشار إبراهيم حميد	٤٧
عضواً	م. بكر حسين علوان (سكرتير المؤتمر)	٤٨

### اللجنة التحضيرية

التخصص	الاسم	ت
رئيساً	أ.د. إسماعيل خليل إبراهيم	١
عضواً	أ.د. عبد الباسط أحمد حسن	٢
عضواً	أ.د. محمود جاسم معيدي	٣
عضواً	أ.م.د. عاصف دحام سالم	٤
عضواً	أ.م.د. علي داود خلف	٥
عضواً	أ.م.د. ياسين مؤيد ياسين	٦
عضواً	أ.م.د. إيناس عبد السلام داود	٧
عضواً	أ.م.د. أحمد شاکر رشيد	٨
عضواً	أ.م. معن نواف عبود	٩
عضواً	أ.م. حبيب عبد الستار جبار	١٠
عضواً	أ.م.د. عمر حسن رشيد	١١
عضواً	أ.م.د. نزار صالح عبد	١٢
عضواً	م.علي إیاد إبراهيم	١٣
عضواً	م.م. إبراهيم سمير موسى	١٤
عضواً	م.م. محمد حميد خضير	١٥
عضواً	السيد فراس رشيد عليوي (سكرتير اللجنة)	١٦

### اللجنة الإعلامية والإدارية والمالية

ت	الاسم	الصفة
١	أ.م.د. دريد عيسى إبراهيم	رئيساً
٢	أ.د. مهند ليث عبد العزيز	عضواً
٣	م. مروان محمد أمين	عضواً
٤	أ.م.د. غانم أحمد حسين	عضواً
٥	أ.م.د. زياد إبراهيم طه	عضواً
٦	م.د. أسامة زيد محمد	عضواً
٧	م.د. محمود محمد وهيب	عضواً
٨	م.م. علي عبد الحسين حسن	عضواً
٩	السيد المعتصم مؤيد عبد الرحمن	عضواً
١٠	السيد إياد مسعود عز الدين	عضواً
١١	السيد أسامة عبد الستار جبار	عضواً
١٢	السيد حيدر ماجد جابر	عضواً
١٣	السيد نزار فائق نوفان	عضواً
١٤	ميس محمد صالح	عضواً
١٥	السيد إحسان علي سليمان	عضواً
١٦	السيد يعرب خالد ستار	عضواً
١٧	رغد حسن خشان	عضواً
١٨	إستبرق أكرم عجلان	عضواً
١٩	السيد عمر محمود زيدان (سكرتير اللجنة)	عضواً

## مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

Al- Imam Al- Adham

University College Journal

الرقم الدولي

ISSN:1817\_6674



مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجالات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٥ م.

### شروط النشر في المجلة

#### شروط النشر العامة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (Impact Factor)، تمهيداً لدخول المستوعات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١. ألا يكون البحث منشوراً سابقاً في مجلة أخرى، وألا يكون جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقع نموذج تعهدٍ بألا يكون البحث منشوراً، أو سبق تقديمه للنشر في مجلة أخرى، وألا يقدمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

- مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————
٢. ألا يذكر اسم الباحث أو أي إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.
  ٣. ألا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.
  ٤. أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:
    - أ. عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.
    - ب. اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.
    - ج. مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
    - د. رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.
    ٥. يقدم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يزيد على (٢٠٠) كلمة.
    ٦. يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Key word).
  ٧. على الباحث اتباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.
  ٨. تكتب مصادر البحث في صحيفة أو صحائف مستقلة مرتبة بحسب الأصول المعتمدة، وذلك على النحو الآتي: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر (المدينة) رقم الطبعة مثال (ط٣)، (سنة الطبع).
  ٩. الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: <https://www.iasj.net/iasj/journal/issues/224>
  ٩. ترجمة المصادر باللغة الإنجليزية.
  ١٠. تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.
  ١١. يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.
  ١٢. تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

- مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————
١٣. الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.
١٤. تُعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.
١٥. تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.
١٦. أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.
١٧. لا تأخذ المجلة أي أجور لنشر الأبحاث المقدمة من باحثين من خارج العراق.
١٨. يتم إرسال الأبحاث عبر الإيميل: [magazine@imamaladham.edu.iq](mailto:magazine@imamaladham.edu.iq).
١٩. تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.
٢٠. يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

### شروط النشر (الفنيّة):

- ١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألاً يزيد على خمس وعشرين صحيفة.
- ٢- تكون الهوامش أسفل كل صحيفة (تلقائياً وليس يدوياً).
- ٣- حجم الخط للمتن (١٦)، وللهامش (١٢).
- ٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية Times New Roman))
- ملاحظة: في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.
- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إيكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني [magazine@imamaladham.edu.iq](mailto:magazine@imamaladham.edu.iq).
- أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

البيان الختامي للمؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر  
في العلوم الإنسانية والتطبيقية  
تحت شعار: «الدِّكَاةُ الإِصْطِنَاعِيَّةُ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ  
فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَّاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْعَقْلَ أَمَانَةً، وَالْعِلْمَ رِسَالَةً، وَسَخَّرَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَدَوَاتِ الْمَعْرِفَةِ مَا يُعِينُهُ عَلَى الْفَهْمِ وَالِاسْتِخْلَافِ، فَأَقَامَ بِهِ مِيزَانَ التَّفْكِيرِ، وَضَبَطَ بِهِ حَرَكَةَ التَّطَوُّرِ، فَلَا تَنْفَصِلُ التَّقْنِيَّةُ عَنِ الْقِيَمِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ الْمُنْجَزُ عَلَى الْإِنْسَانِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، إِمَامِ الْعُلَمَاءِ، وَمُعَلِّمِ الْإِنْسَانِيَّةِ، الَّذِي قَرَنَ الْعِلْمَ بِالْهَدَايَةِ، وَرَبَطَ الْمَعْرِفَةَ بِالْأَخْلَاقِ، فَكَانَ هَدْيُهُ مِيزَانَ الرُّشْدِ، وَمَنْهَجُهُ سَبِيلَ الْإِتْرَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ الْقَوِيمِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ... فَفِي خِتَامِ أَعْمَالِ هَذَا الْمَحْفَلِ الْعِلْمِيِّ الْمُبَارَكِ، وَمِنْ بَعْدَادِ السَّلَامِ، حَاضِرَةَ الْعِلْمِ، وَمَوْئِلَ الْحَضَارَةِ، وَمَهْدِ التَّلَافُحِ الْمَعْرِفِيِّ عَبْرَ الْعُصُورِ، وَفِي رِحَابِ الْعِرَاقِ الَّذِي مَا زَالَ، رَغَمَ التَّحَدِّيَّاتِ، يَحْمِلُ فِي ذَاكِرَتِهِ رِسَالَةَ الْقَلَمِ وَالْكِتَابِ، اخْتَتَمَتْ كَلِيَّةُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْجَامِعَةُ أَعْمَالِ مُؤْتَمَرِهَا الْعِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِيَّةِ، تَحْتَ شِعَارِ: «الدِّكَاةُ الْإِصْطِنَاعِيَّةُ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَّاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»، وَالَّذِي عُقِدَ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِعِ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، لِسَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، الْمُوَافِقِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ كَانُونِ الْأَوَّلِ، لِسَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَلْفَيْنِ لِلْمِيلَادِ، بِرِعَايَةِ كَرِيمَةٍ مِنْ لَدُنْ مَعَالِي رَئِيسِ دِيْوَانِ الْوَقْفِ السُّنِّيِّ، الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَامِرِ شَاكِرِ عَبْدِ الْجَنَابِيِّ، وَبِإِشْرَافِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَالِحِ الدِّينِ فَلَاحِ حَسَنِ السَّامِرَائِيِّ، وَفَقَ رُؤْيَةَ أَكَادِيمِيَّةٍ وَاضِحَةٍ انْتَهَجَهَا مِنْذُ تَسَنُّمِهِ عَمَادَةَ الْكَلِيَّةِ، تَقُومُ عَلَى ضَرُورَةِ التَّحْوُلِ الرَّقْمِيِّ بِوَضْفِهِ خِيَارًا اسْتِرَاتِيجِيًّا لِمُوَكَبَةِ الْحَدَاثَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَتَسْرِيْعِ الْإِنْجَازِ الْمُؤَسَّسِيِّ، وَتَوْضِيفِ التَّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ فِي خِدْمَةِ التَّعْلِيمِ وَالبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، ضِمْنَ إِطَارِ قِيَمِيٍّ رَصِينٍ يُوَازِنُ بَيْنَ الْأَصَالَةِ وَالْمُعَاصِرَةِ، وَبِمُشَارَكَةِ نُخْبَةِ مُبَارَكَةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالبَاحِثِينَ وَالأَكَادِيمِيِّينَ مِنْ دَاخِلِ الْعِرَاقِ وَخَارِجِهِ، حُضُورًا وَمُشَارَكَةً عِلْمِيَّةً عَنِ بَعْدِ.

وَقَدْ قُدِّمَتْ إِلَى اللَّجْنَةِ الْعِلْمِيَّةِ عَشْرَاتُ الْبُحُوثِ، قُبِلَ مِنْهَا لِلْمُشَارَكَةِ وَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ بَحْثًا مَحَلِّيًّا، وَتِسْعَةٌ أَبْحَاثٍ دُولِيَّةً، تَوَزَّعَتْ بِرَامِجِهَا عَلَى جَلْسَاتٍ عِدَّةٍ، وَتَشَرَّفْنَا بِاسْتِضَافَةِ عَدَدٍ

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————

مِنَ الضُّيُوفِ الْأَكْرَامِ مِنْ جَامِعَاتٍ وَمُؤَسَّسَاتٍ عَرَبِيَّةٍ وَعَالَمِيَّةٍ، فِي أَجْوَاءٍ اتَّسَمَتْ بِالْجِدِّيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَعُمُقِ الطَّرْحِ، وَرِصَانَةِ النَّقَاشِ، وَتَكَامُلِ الرُّؤْيَى.

أَيُّهَا الْحُضُورُ الْكَرِيمُ، السَّادَةُ الْبَاحِثُونَ الْفُضَلَاءُ: لَقَدْ جَاءَ هَذَا الْمُؤْتَمَرُ اسْتِجَابَةً وَاعِيَةً لِلتَّحَوُّلَاتِ الْمُتَسَارِعَةِ الَّتِي يَشْهَدُهَا الْعَالَمُ فِي مِيدَانِ التَّقْنِيَّاتِ الذِّكِّيَّةِ، وَإِيمَانًا مِنْ الْكُلِّيَّةِ بِضُرُورَةِ مُقَابَرَةِ الذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ مُقَابَرَةً عِلْمِيَّةً مُتَوَازِنَةً، لَا تَنْبَهَرُ بِالْمُنْجَرِ التَّقْنِيِّ دُونَ وَعْيِ، وَلَا تَنْغَلِقُ دُونَهُ دُونَ فِقْهِ وَبَصِيرَةٍ، بَلْ تُخْضِعُهُ لِمَوَازِينِ الشَّرِيعَةِ، وَأَخْلَاقِيَّاتِ الْعِلْمِ، وَمَسْئُولِيَّةِ الْإِنْسَانِ عَنِ قَرَارِهِ وَمَصِيرِهِ.

وَقَدْ تَنَاوَلَتْ بُحُوثُ الْمُؤْتَمَرِ وَمَحَاوِرُهُ الْمُتَنَوِّعَةَ أَثَرَ الذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَالْعُلُومِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وَالْقَانُونِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَالْإِعْلَامِ، وَالتَّارِيخِ وَالْجُغْرَافِيَا، مُبَيِّنَةً إِمْكَانَاتِهِ الْوَاعِدَةَ فِي خِدْمَةِ الْمَعْرِفَةِ، وَمُحَدِّدَةً فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ مِنْ مَخَاطِرِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا مَا يَتَّصِلُ بِالتَّحْزِينِ الْخَوَارِزْمِيِّ، وَتَرْيِيفِ الْوَعْيِ، وَانْتِهَاكِ الْخُصُوصِيَّةِ، وَإِضْعَافِ الْمَسْئُولِيَّةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَفِي ضَوْءِ الْمَشَارَكَاتِ وَالْجَلَسَاتِ الْبَحْثِيَّةِ، وَالنَّقَاشَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُسْتَفِيضَةِ وَالْبِنَاءِ، خَلَصَ الْمُؤْتَمَرُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ التَّوَصِيَّاتِ، كَانَتْ مِنْ أَبْرَزِهَا:

أَوَّلًا: إِخْضَاعُ جَمِيعِ تَطْبِيقَاتِ الذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ لِمَوَازِينِ الشَّرْعِ وَالْأَخْلَاقِ، بِمَا يَحْفَظُ كَرَامَةَ الْإِنْسَانِ، وَيُعَزِّزُ وَعْيَهُ، وَيُصُونُ حَقَّهُ، وَيَضْمَنُ الْإِسْتِعْمَالَ الْمَسْئُولَ لِلتَّقْنِيَّةِ وَتَوْظِيفَهَا فِي خِدْمَةِ الْمُجْتَمَعِ.

ثَانِيًا: تَعَزِيزُ التَّعَاوُنِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْإِنْسَانِيَّةِ، وَالتَّطْبِيقِيَّةِ عِنْدَ دِرَاسَةِ تَقْنِيَّاتِ الذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ، لِضَمَانِ مُقَابَرَةٍ شَامِلَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ الْفَهْمِ النَّظَرِيِّ وَالْقُدْرَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ.

ثَالِثًا: تَوْظِيفُ الذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ تَوْظِيفًا رَشِيدًا فِي خِدْمَةِ الْقُرْآنِ وَعُلُومِهِ، وَالْحَدِيثِ وَعُلُومِهِ، وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا، مَعَ ضُرُورَةِ التَّحَقُّقِ النَّقْدِيِّ مِنَ النَّتَائِجِ وَمُرَاجَعَتِهَا، وَعَدَمِ الْإِعْتِمَادِ الْكُلِّيِّ عَلَى مُخْرَجَاتِهِ دُونَ تَمْحِيسِ وَتَدْقِيقِ.

رَابِعًا: الدَّعْوَةُ إِلَى بِنَاءِ أُطُرٍ قَانُونِيَّةٍ وَتَشْرِيعِيَّةٍ وَاضِحَةٍ تُنظِّمُ الْعِلَاقَاتِ الرَّقْمِيَّةَ، وَتُحَدِّدُ الْمَسْئُولِيَّةَ الْقَانُونِيَّةَ، وَتَحْمِي الْمَجْتَمَعِ مِنَ الْإِنْتِهَاكَاتِ التَّقْنِيَّةِ.

خَامِسًا: التَّنْبِيهُ إِلَى الْمَخَاطِرِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ غَيْرِ الْمُنْضَبِطِ لِلذِّكَاةِ الْإِصْطِنَاعِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَجَالَاتِ الْإِعْلَامِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَصِنَاعَةِ الرَّأْيِ الْعَامِّ، مَعَ وَضْعِ آليَّاتٍ لِلْحَدِّ مِنَ الْإِنْتِهَاكَاتِ الْمَعْرِفِيَّةِ وَالْأَخْلَاقِيَّةِ.

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر)

سادساً: تشجيع الجامعات والمؤسسات البحثية على إطلاق مشاريع ودراسات تُعنى باستشراف مستقبل الذكاء الاصطناعي وآثاره المجتمعية والحضارية.

سابعاً: دعم البحوث المشتركة بين علماء الشريعة وخبراء التقنية لتطوير أنظمة تجسد قيم الشرع، وتخدم قضايا العصر، وإنشاء لجان شرعية متخصصة لمواكبة المستجدات التقنية، وإصدار الفتاوى والتوصيات اللازمة.

ثامناً: التأكيد على دور المؤسسات الأكاديمية في نشر الوعي الرقمي، وبناء ثقافة نقدية رشيدة في التعامل مع التقنيات الحديثة.

تاسعاً: إدماج أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور إسلامي في المناهج الشرعية والتقنية، لإعداد جيل يجمع بين الإيمان والخبرة، ويكون قادراً على مواجهة تحديات العصر بوعي وحكمة.

وفي الختام، تتقدم كلية الإمام الأعظم الجامعة، ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور صلاح الدين فليح حسن السامرائي، بالشكر الجزيل إلى جميع الباحثين والمشاركين في المؤتمر، وإلى كل من حضر وأسهم، وإلى اللجان العلمية والتحضيرية والإدارية والإعلامية، والأقسام الساندة التي بذلت جهوداً متميزة لإنجاح هذا المحفل العلمي، سائلين الله تعالى أن يجعل مخرجاته علماً نافعا، ورأياً سديداً، وخطوة راسخة في سبيل ترشيد التقنية بالقيم، وتسخير العلم لخدمة الإنسان، لا أداة إفساد أو طغيان.

هذا والحمد لله في البدء والختام، والصلاة والسلام على خير الأنام، وعلى آله وصحبه العلماء الأعلام، وأختتم هذا البيان بالسلام ...

فالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

صَادِرٌ عَنِ الْمُشَارِكِينَ فِي الْمُؤْتَمَرِ الْعِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ

بِرْحَابِ كَلِيَّةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ الْجَامِعَةِ - بَغْدَاد

## المقدمة

الحمدُ لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وهده بنور العقل حينما أظلم، وفتح له آفاق الذكاء والتعلم، فجعل من الآلة خادماً، ومن الفكر قائداً، ومن العلم سلماً للفهم والشؤدد، والصلاة والسلام على من جاء بالعلم والهدى، ودلّ البشرية على سُبُل الرقي والافتداء، سيّدنا محمد، المعلم الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد ...

ففي سياقٍ معرفي يشهد تحولات متسارعة، بات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الظواهر التي تُعيد رسم خارطة العالم في مختلف ميادين الحياة، لقد غدت الآلة تفكّر، وتستنبط، وتتعلّم، وتحاكي العقل البشري في وظائفه العليا، حتى صار الذكاء الاصطناعي قوةً دافعة لا يمكن تجاهل أثرها في تشكيل مستقبل المجتمعات، وأنماط التعليم، ومفاهيم العمل، وحدود المسؤولية الإنسانية.

وانطلاقاً من مسؤوليتها العلمية والدينية والوطنية، تواصل كلية الإمام الأعظم الجامعة أداء دورها الريادي في مواكبة مستجدات العصر، عن طريق إقامة مؤتمرها العلمي الدولي السنوي التاسع عشر للعلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار: (الذكاء الاصطناعي: رؤية شرعية وتكامل أكاديمي في ضوء التحديات المستقبلية)؛ ليكون منبراً علمياً للحوار الرصين، ومجالاً لتلاقح الأفكار بين الباحثين من مختلف التخصصات، في سبيل فهم أعمق لهذه الظاهرة العالمية، وتوجيهها بما ينسجم مع قيمنا الإسلامية الأصيلة وثوابتنا التربوية والفكرية.

وأظهرت هذه التقنية إمكانات هائلة في تسريع الإنجاز، وتحسين الجودة، وتطوير مناهج التعليم والإدارة، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي.

إلا أن الاستعمال غير المنضبط أو غير المؤطر بالقيم والمعايير الأخلاقية قد يخلف آثاراً سلبية عميقة، من بينها: تهديد الخصوصية، وتعزيز التحيز الخوارزمي، وتراجع دور الإنسان في اتخاذ القرار، وإضعاف الروابط الاجتماعية، وطمس الهوية الثقافية والدينية.

ومن هنا، فإن الذكاء الاصطناعي لا يمثل تطوراً تقنياً فحسب، بل هو تحول في نمط التفكير البشري، ومساراً جديداً في العلاقة بين الإنسان والآلة، يستوجب تأصيلاً معرفياً،

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————  
وتأملًا فلسفيًا، وتأطيرًا شرعيًا وأخلاقيًا، وهو ما تسعى إليه محاور هذا المؤتمر، في أثناء مقاربات متعددة تشمل: الجوانب العلمية، والاجتماعية، والقانونية، والتربوية، فضلاً عن الرؤى الإسلامية الأصيلة التي تستشرف الغد بروح منفتحة وفكر نقدي راشد.  
فكلية الإمام الأعظم الجامعة، إذ تنظم هذا المؤتمر، تؤكد حرصها على بناء جسرٍ معرفيٍّ يربط بين التراث العلمي الرصين والتقنية الحديثة، في إطار من المسؤولية الأخلاقية، والانفتاح الواعي، والحرص على أن تظل المعرفة وسيلةً لخدمة الإنسان، لا أداةً لتغييبه أو إخضاعه.  
نسأل الله أن يكلل هذا الجهد بالتوفيق والسداد، وأن يُثمر المؤتمر نقاشاتٍ جادةً، ومقترحاتٍ نافعةً، تسهم في تعميق الوعي، وتوسيع دائرة المسؤولية الأكاديمية اتجاه هذا التحدي العالمي.

### الرسالة:

نطمح في مؤتمرنا إلى تقديم فضاء علمي رصين يُعنى بدراسة آفاق الذكاء الاصطناعي من منظور معرفي شامل، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لرؤية منهجية تدعم الاستفادة من هذه التقنية بما يخدم الإنسان والقيم، ويحذّر من مخاطر الانفلات الأخلاقي وسوء الاستعمال.

### الرؤية:

أن يكون مؤتمر كلية الإمام الأعظم الجامعة منبرًا فكريًا رائدًا في تناول موضوعات الذكاء الاصطناعي برؤية مستقبلية تجمع بين القيم الحضارية والتطور التقني، وتسهم في إنتاج معرفة أصيلة ومؤثرة تنبصر الإيجابيات وتتصدى للسلبات.

### أهداف المؤتمر:

1. تسليط الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج البحث العلمي في مختلف التخصصات.
2. تعزيز التكامل بين معطيات الثورة الرقمية وتعاليم الشريعة الإسلامية.
3. استكشاف سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية وتحليلها.

- مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————
٤. بحث التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجالات العلوم الطبية والهندسية والاقتصادية.
٥. بناء شبكة تواصل بحثي بين الأكاديميين والباحثين في مجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة.
٦. بيان المخاطر المحتملة لاستعمال الذكاء الاصطناعي دون ضوابط شرعية وأخلاقية.
٧. مناقشة التحديات الفكرية والقيمية المرتبطة بانتشار الذكاء الاصطناعي.
٨. تحليل الأثر السلبي للذكاء الاصطناعي في حال الانفصال عن المرجعيات الدينية والإنسانية.

### محاور المؤتمر:

#### أولاً: الذكاء الاصطناعي والعلوم الشرعية:

- إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية.
- الأسس الشرعية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي بين الضرورات والمقاصد الشرعية.
- الذكاء الاصطناعي في الفقه وأصوله: أدوات الفتوى الإلكترونية.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية.
- بيان الانحرافات الشرعية المحتملة في استعمال الذكاء الاصطناعي دون رقابة شرعية.

#### ثانياً: الذكاء الاصطناعي والعلوم اللغوية:

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة علوم اللغة، وتحليل النصوص الأدبية والبلاغية.
- دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج تعليم اللغة العربية والإنجليزية.
- المعالجة الآلية للغة العربية والإنجليزية بين التحديات والفرص.
- الذكاء الاصطناعي في تطوير طرائق تعليم اللغة العربية والإنجليزية، وتقويم أداء المتعلمين.
- مخاطر الترجمة الآلية والتشويش الدلالي على النصوص.

### ثالثاً: الذكاء الاصطناعي والعلوم التطبيقية:

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الطب، والهندسة، وتقنيات الاتصالات الحديثة.
- الذكاء الاصطناعي في الإدارة والاقتصاد والتحول الرقمي.
- النمذجة الذكية في تحليل البيانات واتخاذ القرار.
- التحديات الأمنية في نظم الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية.

### رابعاً: الذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية:

- الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتعليم الذكي والتدريب الافتراضي.
- أثر الذكاء الاصطناعي في تحليل الأحداث التاريخية والأنماط الجغرافية وتفسيرها: الإمكانيات العلمية والمخاطر المعرفية.
- الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي وصناعة الرأي العام.
- الاخلاقيات والقوانين المنظمة لاستعمال الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي والتحديات الأخلاقية في تشكيل السلوك المجتمعي.

## محتويات الجزء الأول

١. الذكاء الاصطناعي والسنة النبوية بين الإمكانيات والتحديات والضوابط ..... ٢١  
أ. بسمة سعد منصور صالح ..... ٢١
٢. توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة اللغة العربية الواقع والآفاق المستقبلية ..... ٣٩  
أ.د. أشرف حسن محمد حسن علي الدبسي ..... ٣٩
٣. الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر البيئية حلول مبتكرة لمستقبل مستدام ..... ٧٧  
أ.م.د. إسراء إبراهيم محمد ..... ٧٧  
م.م. هند إبراهيم محمد ..... ٧٧  
مهندس هدى زيد جميل ..... ٧٧
٤. دور تقنيات المحادثة الذكية (Chatbots) في نشر خطاب الاعتدال واللاعنف بين أهل الديانات والشرائع في العراق في ضوء التحول الرقمي ..... ١١٧  
أ.م.د. أحمد عبد عباس الجميلي ..... ١١٧  
أ.د. علي غنيان الكبيسي ..... ١١٧
٥. تدريس علوم اللغة عبر الوسائط السمعية البصرية المنتجة بأدوات الذكاء الاصطناعي Canva- نموذجاً ..... ١٣٩  
أ.م.د. علي داود خلف الجنابي ..... ١٣٩  
د. سلمى فنيديو ..... ١٣٩

- مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————
٦. الضوابط الشرعية لإستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتوى «دراسة فقهية تأصيلية»... ١٧٧  
أ.م.د. محمد علي حسين أحمد الطائي ..... ١٧٧
٧. القواعد الأصولية لضبط إستخدام الذكاء الاصطناعي في تفسير القرآن الكريم التكيف  
الفقهي للذكاء الاصطناعي ..... ٢٥١  
د. إيهاب محمد السامرائي ..... ٢٥١
٨. تقنيات الذكاء الاصطناعي ودورها في علوم البلاغة العربية (التحديات والحلول) .. ٢٧٩  
م. أحمد حسن أحمد حسن الجبوري ..... ٢٧٩
٩. الأدب وتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ..... ٣٠٣  
م. أسامة أحمد جاسم ..... ٣٠٣
١٠. الذكاء الاصطناعي في الفقه وأصوله أدوات الفتوى الإلكترونية ..... ٣٢٩  
م. أسامة نجم عبد الجبار حسين المشايخي ..... ٣٢٩
١١. التوقعات الحاسوبية وحدود الغيب قراءة عقدية في العلم والمسؤولية ..... ٣٥٧  
م.د. أثير حسين سلمان ..... ٣٥٧
١٢. الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي: أدوات الفتوى الألكترونية ..... ٣٨١  
م.د. إدريس حريز أحمد ..... ٣٨١
١٣. الضوابط العقدية للتعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي دراسة تأصيلية في ضوء  
العقيدة الإسلامية ..... ٤٢٩  
م.د. هديل علي قاسم محمد ..... ٤٢٩
١٤. من النص إلى الخوارزمية آفاق الذكاء الاصطناعي في تجديد طرائق تدريس القرآن الكريم

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————

والتربية الإسلامية ..... ٤٥٥

م.م. براء رياض فائق عبد المجيد النجار ..... ٤٥٥

١٥ . التفسير في عصر الذكاء الاصطناعي بين سلطان البيان وسلطة الخوارزميات ..... ٤٨٣

م.م. براءة جاسم محمد ..... ٤٨٣



# التفسير في عصر الذكاء الاصطناعي بين سلطان البيان وسلطة الخوارزميات

Interpretation in the Age of Artificial Intelligence: Between  
the Power of Expression and the Authority of Algorithms

إعداد الباحث

م.م. براءة جاسم محمد

المديرية العامة لتربية ديالى / مدرسة هاني بن عروة

Assis. Teach. Baraa Jassim Mohammed

General Directorate of Education in Diyala

Hani Bin Urwa School

07730417867

altalyata@gmail.com



## الملخص

يناقش هذا البحث مكانة الذكاء الاصطناعي في التفسير القرآني من منظور تأويلي مُشكك: هل تقدّم الخوارزميات فهماً أم محض محاكاة إحصائية لهيئة الفهم؟ ينطلق البحث من أنّ التفسير فعل تأويلي قائم على القصد واللسان والسياق والمقاصد، ويقترح معاملة مخرجات الذكاء الاصطناعي بوصفها قرائن مساعدة لا أحكاماً قاطعة. ويحدّد ضوابط الاستخدام المسؤول: الإفصاح عن دور الأداة، تتبّع مصادر البيانات، اختبار الانحياز، الحذر من اليقين الزائف، وإلزام المراجعة البشرية المؤهلة وحقّ الاعتراض. كما يبيّن متى تُثمن أدوات التحليل الآلي للنص (استكشاف الروابط الموضوعية، رصد الأنماط، تضيق القراءات الممكنة) ومتى تُحجّم إن تعارضت مع دلالة اللسان وسياق التنزيل. النتيجة: الذكاء الاصطناعي يمكن أن يخدم التفسير إذا ظلّ خادماً مُقيّداً تحت سلطان البيان وأصول العلم.

الكلمات المفتاحية: (التفسير؛ الذكاء الاصطناعي؛ التأويل؛ اليقين الزائف؛ انحياز البيانات؛ استخدام مسؤول).

Abstract:

This paper examines the role of Artificial Intelligence in Qur'anic exegesis from a skeptical interpretive angle: do algorithms deliver understanding, or merely a statistical semblance of it? Exegesis is an interpretive act grounded in intention, language, context, and maqāṣid; hence AI outputs should be treated as indicative clues, not final rulings. We outline safeguards for responsible use: disclosure of the tool's role, data provenance and bias checks, vigilance against "false certainty," qualified human oversight, and a right to challenge AI-assisted conclusions. The paper clarifies when text-analytic tools can add value (surfacing thematic links, pattern spotting, narrowing plausible readings) and when they must yield to the authority of Arabic usage and revelatory context. Conclusion: AI may assist tafsīr only as a bound servant operating under the primacy of linguistic evidence and classical method.

Keywords: Qur'anic exegesis; Artificial Intelligence; interpretation; false certainty; data bias; clues vs. rulings.

## المقدمة

منذ نزول القرآن الكريم والجهود لا تنقطع في فهم معانيه واستكناه مقاصده، فكان التفسير أحد أبرز الميادين التي تجلّى فيها سلطان العقل والبيان الإنساني. ومع دخول البشرية عصر الذكاء الاصطناعي وما صاحبه من ثورة في تحليل اللغة والمعرفة، برز سؤالٌ جديد: هل يمكن للخوارزميات أن تُسهّم في فهم النصّ القرآني، أم أنّها تظلّ مجرد أدوات تحاكي الفهم دون أن تمتلكه؟ هذا السؤال لا يتعلّق بالتقنية وحدها، بل بحدود الفهم الإنساني نفسه، وبعلاقة البيان بالآلة، والنية بالاحتمال.

إنّ علم التفسير، كما هو في التراث الإسلامي، ليس مجرد ربطٍ لفظيٍّ بين المفردات والدلالات، بل هو علمٌ تأويليٌّ يتداخل فيه اللسان مع السياق والمقاصد. فكلّ قراءة للقرآن تستلزم إدراكاً لتاريخ الخطاب، وأدواته البلاغية، وأبعاد الوحي، ومقتضياته. ومع ذلك، فإنّ الذكاء الاصطناعي في صورته الحديثة—وخاصة النماذج اللغوية الكبرى—أصبح قادراً على محاكاة بنى التفكير اللغوي وإنتاج نصوص شبيهة بالتحليل البشري، مما يستدعي تقويم دوره ضمن ضوابط العلم وأصول البيان.

لقد مثّل البيان العربي في ذاته نظاماً معرفياً محكماً يقوم على دقة اللفظ وانسجام المعنى، فارتبط الفهم القرآني بسلطان هذا البيان. ومن هنا تأتي خطورة أن تحلّ الخوارزميات محلّ الإنسان المفسّر؛ لأنّها قد تُقدّم قراءة ظاهرها علميٌّ، لكنها تفتقد روح الفهم المقاصدي والمرجعية الشرعية التي لا يمكن إقصاؤها.

وإذا كان الإنسان يفسّر القرآن بعقله وقلبه ولسانه، فإنّ الذكاء الاصطناعي يفسّره بمعادلاته وإحصاءاته؛ لذا يطرح هذا البحث فرضية مركزية مفادها: أنّ الذكاء الاصطناعي لا يُنتج فهماً تأويلياً، بل محاكاة إحصائية للفهم، وأنّ استخدامه في التفسير يجب أن يظلّ مقيداً بـ«سلطان البيان» وأصول العلم الموروثة.

تسعى هذه الدراسة إلى وضع إطارٍ منهجيٍّ يجمع بين فقه التفسير وأخلاقيات التقنية، انطلاقاً من منظورٍ تأويليٍّ يتعامل مع مخرجات الذكاء الاصطناعي لا بوصفها أحكاماً قاطعة، بل قرائن مساعدة في فهم النص، وذلك ضمن حدود الاستخدام المسؤول الذي يضمن الإفصاح عن دور الأداة، ومراجعتها بشرياً من قبل علماء مؤهلين.

تنبع أهمية البحث من التقاء مجالين يُعدّ كلٌّ منهما حاملاً لقيمٍ كبرى: البيان القرآني الذي يقوم على الوحي واللغة والمقاصد، والذكاء الاصطناعي الذي يمثل أوج التطور العقلي المعاصر. والموازنة بينهما ليست مواجهة بين الماضي والمستقبل، بل محاولة لتحديد الحدود التي تضمن خدمة النص لا هيمنته، وتيسير الفهم لا استبداله. إنَّ هذا البحث لا يهدف إلى رفض التقنية ولا إلى تمجيدها، بل إلى ترشيد استخدامها في مجالٍ بالغ الحساسية هو التفسير القرآني، بحيث تظلَّ الخوارزميات في موضع «المعاون الخادم» لا «المفسّر المتسلط».

### المبحث الأول: الأسس التأويلية للتفسير بين سلطان البيان والآلة

#### المطلب الأول: ماهية التفسير في ضوء مقاصد البيان القرآني

يُعدّ التفسير من أشرف العلوم الشرعية وأدقّها نظراً لتعلقه بفهم كلام الله تعالى، فهو علمٌ يجمع بين المعرفة اللغوية والفهم المقاصدي، ويستند إلى أصولٍ بيانية وعقلية وروحية متداخلة. فالمفسّر الحقّ هو من يقرأ النصّ القرآني بعينٍ تعي أنّ الخطاب الإلهي يتجاوز ظاهر اللفظ إلى مقاصده ومعانيه، دون أن يتعدّى حدّ البيان الذي أقام الله به حجّته على الخلق. وعليه، فإنّ ماهية التفسير لا تُدرَك بمعزلٍ عن البيان القرآني الذي يشكّل الإطار المرجعي لكلّ فعلٍ تأويلي. (الطبري، ٢٠٠١م: ٧٥/١)

لقد أجمع العلماء منذ القرون الأولى على أنّ التفسير فعلٌ تأويليٌّ يستند إلى أدواتٍ منهجية لا إلى الظنّ المجرد، فهو قائم على اللغة، والنحو، وأسباب النزول، والمقاصد، والعقل المنضبط بالنص. فالبيان القرآني عند المفسرين الأوائل كان مناط الفهم ومصدر الشرعية التأويلية، إذ تُردّ إليه المعاني وتُقاس به الفهوم. قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز، طلبه أولاً من القرآن فما أجمل منه في مكان فقد فسر في موضع آخر وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه، (السيوطي، ١٩٧٤م: ٢٠٠/٤) وهذا يحدّد هرميّة معرفية تجعل النصّ هو الأصل والبيان هو المرجع.

ويُبرز النظر في كتب التفسير الكلاسيكية – كالطبري والرازي والزمخشري – أنّ فهم القرآن لم يكن يوماً مجرد تفكيك لغوي، بل هو إدراكٌ لمقاصد الكلام الإلهي في ضوء البيان العربي المبين. فالطبري في تفسيره يرى أنّ التفسير هو «البيان عن وجوه معانيه»، أي الكشف عن وجوه الدلالة التي يحتملها اللفظ من غير خروجٍ عن مقاصده الأصلية، وهو بهذا يُعلي من

شأن البيان بوصفه أداة ضبطٍ للفهم الإنساني. (الطبري، ٢٠٠١م: ٨١/١)

البيان في السياق القرآني ليس مجرد أسلوب لغوي، بل نظام معرفي متكامل يحكم علاقة اللفظ بالمعنى. وقد بين عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز أنّ سرّ الإعجاز في النظم لا في المفردات، لأنّ تركيب اللفظ هو الذي يولّد الدلالة ويُحدّد المعنى المقصود من الكلام، فالبلاغة في المعنى لا في اللفظ المفرد (الجرجاني، ١٩٩٢م: ٥٨/١). وهذا يعني أنّ التفسير الحقّ لا يمكن أن ينفصل عن نظام اللغة الذي ينسج المعنى عبر العلاقات النحوية والبيانية، مما يجعل البيان هو «السلطان» الذي يوجّه الفهم ويضبط التأويل.

ومن هنا تنشأ العلاقة الوثيقة بين مقاصد البيان ومنهج التفسير، فكلّ تفسير لا يُراعي مقاصد الخطاب يقع في التباس المعنى أو انحرافه. فمقاصد البيان القرآني تتجلّى في إيصال الهداية وبيان الحقّ، لا في توليد تأويلاتٍ لا نهاية لها. يقول الإمام الشاطبي في الموافقات إنّ المقصد العام للشرع هو إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبداً لله اختياراً كما هو عبد له اضطراراً، وهذا لا يتحقّق إلا بفهم الخطاب على مراد الشارع لا على أهواء المتأولين.

(الشاطبي، ١٩٩٧م: ٣٠١/٢)

وتأسيساً على ذلك، فإنّ ماهية التفسير تتضح في كونه فعلاً مؤسساً على قصد البيان لا على إرادة القارئ. فالمفسّر يُستدعى ليخدم النص لا ليسقط عليه معارفه المسبقة، إذ إنّ «التفسير بالرأي المذموم» في التراث الإسلامي كان يعني تجاوز سلطان البيان ومقاصده. ويؤكد الرازي في مفاتيح الغيب أنّ المفسّر لا بد أن يستحضر عند كل تأويل قاعدةً جامعة هي: أنّ القرآن نزل بلغة العرب، فمن جهلها جهل التفسير، لأنّ البيان اللغوي هو الممرّ الوحيد إلى المقصد الشرعي. (الرازي، ١٩٨١م: ٩٢/٣)

ويُعدّ القصد محوراً مركزياً في فهم ماهية التفسير، إذ لا يمكن إدراك المعنى دون وعي بقصد المتكلّم، وهو الله تعالى. وقد أفاض الغزالي في إحياء علوم الدين في الحديث عن أنّ التفسير الحقّ هو «الانتقال من ظاهر اللفظ إلى باطنه بمقدار ما يليق بجلال المتكلّم»، مشيراً إلى أنّ تجاوز البيان إلى تأويلٍ متكلّفٍ هو من التعديّ على حدود النص. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٢٨٨/١) وهذا يجعل التفسير نشاطاً معرفياً وروحياً في آنٍ واحد، غايته الجمع بين فهم الخطاب الإلهي وإدراك حكمته.

وقد أكّد الطاهر بن عاشور هذا المعنى حين رأى أنّ التفسير «بيان معاني القرآن واستنباط حكمه وهدايته بحسب الطاقة البشرية»، مشيراً إلى أنّ طاقة الإنسان محدودة بحدود لسانه

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————

وعقله، لذلك وجب أن يكون البيان هو المقياس لا الحدس الشخصي. (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٣٩/١) فالتفسير من هذا المنظور هو اجتهاد منضبط لا يتجاوز البيان إلى ما لا يطيقه اللسان العربي، وهو ما عبّر عنه الجرجاني بقوله إنّ اللفظ لا يعطي معناه إلا بعلاقاته النحوية والبيانية. (الجرجاني، ١٩٩٢م: ٦٢/١)

وفي هذا الإطار، تتضح مقاصد البيان القرآني بوصفها الغاية العليا للتفسير؛ إذ إنّ كلّ آية نزلت لهداية البشر، وإقامة الحجة عليهم، وتجلية الطريق المستقيم. فالبيان في القرآن ليس تزييناً لفظياً، بل وسيلة لتحقيق مقصود الهداية. قال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٨]، فدلت الآية على أنّ البيان مقصود في ذاته لأنه أداة التواصل بين الوحي والعقل الإنساني. ومن ثمّ، فكل تفسير يُفرغ النصّ من بيانه هو تعطيل لمقصده الأصلي. (الزمنخري، ١٩٩٥م: ٣١٢/١)

ولذلك لا يمكن اختزال التفسير في استخراج المعاني الجزئية، بل هو فعلٌ تأويليٌّ شموليٌّ يتطلب فهمة اللغة وفقه المقصد معاً. والبيان هنا يعمل كمجال وسطيّ يربط بين النصّ الإلهي والعقل البشري، إذ يمنع الأول من الانغلاق والثاني من التعدي. فكلّ تفسير يقطع هذا الوصل يفضي إلى أحد طرفين: إمّا جمود حرفيٍّ يقتل المعنى، أو تأويل حرّ يبدّل المقصد. وكلاهما خروج عن سلطان البيان. (ابن عطية، ١٩٨٦م: ٦٢/١)

وقد شهد العصر الحديث تحوّلاً في أدوات الفهم نتيجة تطوّر المناهج اللغوية والتحليلية، مما فرض إعادة التفكير في العلاقة بين النصّ والقارئ. غير أنّ المفسّر المسلم المعاصر يظلّ مقيّداً بما أقرّه الأوائل من أنّ البيان هو المرجع الأعلى في تحديد المعنى. ومن هنا تأتي خطورة إدخال أدوات غير بشرية – كأنظمة الذكاء الاصطناعي – في حقل التفسير دون وعي بمقاصد البيان، لأنّ تلك الأدوات تفتقر إلى القصد والإيمان والنية، وهي شروط أصيلة في فعل الفهم القرآني. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ١٢١/٢)

إنّ مقاصد البيان القرآني تمثّل الإطار الذي يمنح التفسير معناه ووظيفته، فهي توازن بين اللفظ والمضمون، وبين التوجيه المعرفي والروحي. لذلك فإنّ أيّ منهج في التفسير – قديماً كان أو حديثاً – يجب أن يظلّ وفيّاً لهذا التوازن. فالبيان هو الذي يضمن أن يظلّ النصّ القرآني مفتوحاً للفهم دون أن يُترك نهياً للفوضى التأويلية. يقول نصر حامد أبو زيد إنّ النصّ القرآني «لا ينفصل عن سياقه التاريخي واللغوي»، وهو بذلك يؤكد أنّ الفهم الحقّ لا يتحقق إلا باستحضار السياق الذي شكّل البيان ذاته. (أبو زيد، ١٩٩٠م: ٤٤/١)

وفي ضوء ما تقدّم، فإنّ ماهية التفسير لا تُعرّف بحدّ لغويّ جامد، بل تُعرّف بوظيفتها: بيان مراد الله من كلامه بما يوافق مقاصد الخطاب القرآني. وهذه الوظيفة تتطلب وعياً مركّباً باللسان والسياق والمقصد، وهي أبعاد لا يمكن أن تُستعاض عنها بالتحليل الآليّ مهما بلغت دقته، لأنّ الآلة لا تملك وعي المقصد ولا ذوق البيان. فسلطان البيان في التفسير هو الذي يحفظ قداسة المعنى من التشييء، ويُبقي النصّ في مقامه الربّاني. (الرازي، ١٩٨١م: ٣/١١٥)

وهكذا تتجلّى ماهية التفسير في ضوء مقاصد البيان القرآني باعتبارها فعلاً تأويلياً إنسانياً ذا طابع أخلاقيّ وروحيّ، يقوم على الفهم الملتزم بحدود اللغة ومقاصد الشريعة. فلتفسير ليس ساحة للابتكار المجرد، ولا مساحة لإسقاط الأهواء الفكرية، بل هو ميدان يلتقي فيه البيان والإيمان، والعقل والنقل، ليُعيد المفسّر اكتشاف النصّ في ضوء مقاصده العليا. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٣/٢١٤)

### المطلب الثاني: حدود العقل الإنساني والذكاء الاصطناعي في الفهم والتأويل

إنّ التفسير القرآني في جوهره فعل تأويليّ يستند إلى عقل واع وقصد تعبّدي، وهو ما يجعل الفهم القرآني شأنًا إنسانياً لا آلياً، لأنّ الوعي هو الذي يمنح المعنى طابعه المقصدي والروحي. فالعقل الإنساني ليس أداة تحليل حسابية فحسب، بل هو قدرة على إدراك المقاصد وتقدير السياقات والتمييز بين الظاهر والباطن، وهي خصائص لا يمكن للخوارزمية أن تحاكيها مهما بلغت دقتها. ولهذا كان علماء الأصول يقرّرون أن التكليف مشروط بالعقل لأنه مناط الفهم والإدراك، فبدونه لا يتحقق معنى الخطاب الشرعي ولا حكمة الوحي. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ١/٨٧)

لقد ميّز التراث الإسلامي بين العقل كملكة إدراك والآلة كأداة معالجة؛ فالعقل في التصور القرآني يتضمن بعداً أخلاقياً وروحياً يتجاوز حدود البرهان والمنطق. فحين يخاطب القرآن الإنسان بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، فهو لا يدعو إلى الحساب، بل إلى التدبّر في مقاصد الخلق والحقّ معاً. ومن ثمّ، فإنّ وظيفة العقل هنا تأويلية مقاصدية، لا حسابية ميكانيكية. (الرازي، ١٩٨١م: ٢/٢١٢)

إنّ العقل الإنساني ليس مستقلاً عن البيان الإلهي، بل متكامل معه؛ والعلاقة بينهما علاقة تكامل لا تضاد، إذ لا يمكن للعقل أن يدرك كمال البيان دون الوحي، كما لا يُفهم الوحي إلا بعقلٍ متدبّر مبصر، يقول الغزالي: «الكامل العقل البصير لا تعظم عنده هذه الأمور، بل

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر)

يفهم معانيها على البديهة» (الغزالي، ٢٠٠٤م: ٤٠) أما الذكاء الاصطناعي، فهو في جوهره عقل تجريبي احتمالي لا يملك قصداً ولا وعياً بذاته، بل يعتمد على معالجة البيانات وفق خوارزميات إحصائية خالية من القصد أو الإيمان أو السياق الوجداني.

إن جوهر الفهم التفسيري يقوم على ما يسميه الجرجاني النظم؛ أي العلاقة التي تنشأ بين المعاني في ضوء المقاصد لا الألفاظ فحسب. والعقل البشري قادر على التقاط هذا النظم لما يمتلكه من وعي باللغة وإحاطة بالسياق والنية والمقصد، أما الخوارزمية فتبقى أسيرة الاحتمال. فالمفسر حين يقرأ الآية، لا يكتفي بإحصاء المفردات، بل يستحضر قصد المتكلم الإلهي ومقام الخطاب وسياق التنزيل، وهي عمليات تأويلية لا مكان لها في الحساب الخالص. (الجرجاني، ١٩٩٢م: ٧٧/١)

ويرى الغزالي أن المعرفة الحقة لا تتم إلا إذا اجتمع فيها «نور العقل» و«نور الوحي»، إذ إن أحدهما يهدي إلى الآخر ويصدقه، والعقل بمفرده قاصر عن إدراك الغيب ومقاصد التشريع. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ١٠٣/١) هذه الرؤية تجعل من العقل الإنساني أداة فهم مسؤولة أخلاقياً أمام الله تعالى، بينما تبقى الآلة مجرد امتداد تقني للعقل دون وعي بالمسؤولية. فالعقل البشري يسائل نفسه عن الصواب والخطأ، بينما الخوارزمية لا تعرف التوبة ولا القصد، بل تتبع نموذجاً رياضياً أعد مسبقاً.

وقد أشار الطاهر بن عاشور إلى أن التفسير من حيث هو نشاط علمي يتطلب «ملكة ذوقية» في اللغة، و«تبصراً في مقاصد الشريعة»، وهي قدرات لا تكتسب بالتدريب البرمجي، بل بالتجربة الإنسانية والإيمان. فالمفسر، في نظره، مندمج في بيانه لأنه يقرأ النص بعين تتفاعل مع مقاصده، لا بعين تحلله كمعادلة لغوية. (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٤٢/١) ومن هنا يتبين أن الفرق بين العقل والآلة ليس في حجم المعلومات، بل في النية والوعي بالمقصد.

وفي ضوء هذا التمييز، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي - مهما بلغ - يظل عاجزاً عن إدراك «المعنى» الذي يتكوّن من تفاعل اللفظ والسياق والمقصد، لأن المعنى في القرآن ليس بنية لغوية فحسب، بل حدثاً تواصلياً روحياً بين الله والإنسان. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٣١٢/٢) فالعقل الإنساني يستحضر في الفهم حضور المتكلم والمخاطب معاً، بينما تعالج الآلة المعطيات دون وعي بفاعلها أو غايتها.

وتُظهر كتب الأصول أن العقل البشري في التفسير محكوم بحدّين: حدّ البيان الذي يمنع من التأويل المتعسف، وحدّ المقصد الذي يمنع من الجمود الحرفي. فالتفسير عند الرازي

مثلاً هو «تحقيق مناط الدلالة بين اللفظ والمقصد»، أي الوصول إلى المعنى الذي أراده الله من كلامه في حدود البيان العربي. (الرازي، ١٩٨١م: ٣/١٢٥) أما الآلة، فليس لها وعي بهذه الحدود، لأنها تتعامل مع اللغة كمادة خام لا كرسالة موجهة.

ومن منظور فلسفي، يُمكن القول إنّ الذكاء الاصطناعي يفتقر إلى «الذات القادرة على الفهم»، لأن الفهم فعل ذاتي واع يستند إلى تجربة وجودية ومعياري أخلاقي. ولذلك فإن كل مخرجاته، مهما بلغت دقتها، تظل في مرتبة «التمثيل» لا «الإدراك». فالعقل البشري يتعلم بالمعنى، أما الخوارزمية ف«تحاكي» المعنى. وهذا الفرق الجوهرية هو ما يجعل التفسير فعلاً إنسانياً خالصاً، لا يمكن نقله إلى آلة مهما بلغت قدرتها الحاسوبية. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢/١٤٩)

إنّ أحد أهم الفروق بين العقل والآلة هو الإدراك المقاصدي، إذ يعي الإنسان العلاقة بين اللفظ وغايته، وبين الحكم وحكمته. فحين يفسّر الإنسان قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، يدرك أن المقصد رحمة شاملة تتجاوز الأحكام الجزئية، بينما النظام الآلي يمكن أن يربط الآية بموضوع الرحمة إحصائياً فقط دون أن يفهم مقصدها الكوني.

ويؤكد الشاطبي أن الخطاب الشرعي لا يُفهم إلا من جهة التكليف، أي في إطار العلاقة بين الله والعبد، وهذه العلاقة لا تنشأ إلا بالعقل المكلف. ومن هنا فإنّ العقل البشري يحمل في ذاته عنصر المساءلة، بينما الذكاء الاصطناعي لا يُسأل عما يصنع لأنه لا يملك قصداً ولا نية، وهو ما يجعله غير مؤهل للقيام بفعل تفسيري بالمعنى الأصولي. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٣/١٤٢)

أما على المستوى المعرفي، فإنّ التفسير القرآني يشغل ضمن ما يمكن تسميته ب«المنطق المقاصدي» لا المنطق الصوري، أي أنه لا يبحث في الشكل، بل في الغاية، ولا يقف عند العلاقات النحوية، بل يتجاوزها إلى القيم الكلية للخطاب. والعقل الإنساني وحده قادر على إدراك هذه القيم لأنها تنبثق من وعي أخلاقي وتجربة شعورية. أما الخوارزمية فلا تدرك القيم، بل تحصي الأنماط. (المسيري، ٢٠٠٢م: ١/٩٣)

إن الحدود التي ينبغي إدراكها هنا ليست حدوداً معرفية فحسب، بل حدوداً أنطولوجية تتصل بطبيعة الوجود الإنساني نفسه. فالعقل البشري كائن واع يحمل في ذاته إدراكاً للخير والجمال والنية، بينما العقل الآلي لا يملك سوى القدرة على الحساب. ولهذا فإن الخطاب

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————

الإلهي خوطب به الإنسان دون غيره من المخلوقات، لأنه الكائن الوحيد القادر على الفهم المقاصدي لا على التكرار الآلي. (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٣/١٧٤)

ومن اللافت أن الفلاسفة المسلمين كالفارابي وابن سينا حين تحدثوا عن «العقل الفعّال» جعلوه مرتبطاً بالإشراق والوحي، لا بالتجريد الحسابي، لأن الفهم في جوهره تفاعل بين نور العقل ونور الحقيقة. ولذلك قال الغزالي إن من ظن أن العقل وحده يهتدي إلى كل حق «فقد جهل حدود العقل»، لأن العقل يحتاج إلى بيان من الوحي يرشده، كما يحتاج البيان إلى عقل يدركه. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٢/٦١)

ولذلك، فإن إدخال الذكاء الاصطناعي في مجال التفسير لا ينبغي أن يعني إسناد الفهم إليه، بل توظيفه في خدمة أدوات المفسّر؛ لأن الفرق بين المفسر البشري والنظام الآلي هو أن الأول يعيش النص ويُسائله، أما الثاني فيحسب العلاقات بين مفرداته. والعيش مع النص هو فعل وجودي لا برمجي. (أبو زيد، ١٩٩٠م: ٢/١١٣)

إنّ حدود العقل الإنساني، وإن كانت قائمة، إلا أنها حدود إدراك لا حدود وعي؛ فهو يُدرك بقدر طاقته ويعقل في ضوء تكليفه، أما الذكاء الاصطناعي فحدوده وجودية، لأنه لا يملك ذاتاً. ولهذا قال الرازي: «من عرف نفسه عرف ربّه»، أي من أدرك ضعف إدراكه علم أن الفهم لا يتم إلا بتوفيق الله عزّ وجلّ، وهذا ما لا يمكن أن يكون في الآلة لأنها بلا روح ولا فطرة. (الرازي، ١٩٨١م: ٣/١٨٨)

إن الفرق بين العقل والآلة هو الفرق بين «الفهم» و«التعرّف»، بين «المعنى» و«المعطى»، بين «النية» و«النتائج». فالأول فعل حر مقصود، والثاني نتيجة مبرمجة. ولهذا فإن التفسير سيبقى مجالاً إنسانياً خالصاً، مهما تطورت قدرات الذكاء الاصطناعي. فالوحي نزل على قلب بشري ليفهمه بشر، لا على آلة تحسب احتمالاته. (الجرجاني، ١٩٩٢م: ٢/١٠٤)

وبناءً على ما سبق، فإن حدود العقل الإنساني في التفسير هي عين قوّته؛ لأنه يعي ضعفه، بينما الآلة لا تعرف ضعفها. والعقل حين يدرك حدوده يتوجّه إلى الوحي طلباً للهداية، أما الخوارزمية فلا تعرف وجهتها إلا في حدود ما برمجه عليها الإنسان. وهذا الوعي بالحدود هو ما يمنح الإنسان مكانته في منظومة الفهم القرآني، ويجعل الذكاء الاصطناعي مجرد معين لا بديل. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢/١٧٤)

وهنا يبرز المعنى العميق لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فالكرامة هنا ليست في القدرة على الصناعة، بل في القدرة على الفهم والتكليف، وهي خصائص

لا تنقلها الخوارزميات. فالعقل الإنساني هو المأمور بالتدبير في النصّ والتزام هداه، أما العقل الاصطناعي فوظيفته أن يخدم ذلك التدبير بأدواتٍ محسوبةٍ لا بمقاصدٍ مختارة. ومن هذا المنطلق، يصبح إدراك حدود كل من العقل الإنساني والآلة شرطاً للتكامل، لا للصراع؛ فالمفسر يدرك أن الآلة تفتح له أفقاً في التحليل لكنها لا تملك سلطة التأويل، لأن سلطان البيان يظل حكراً على الإنسان المكلف العارف بمقاصد الخطاب. وهكذا يكون الذكاء الاصطناعي شريكاً في الوسيلة لا في الحكم، مساعداً في الاستخراج لا في الاستنباط. وهذا التمييز هو ما يضمن أن تبقى الروح الإنسانية في التفسير حاضرةً تحت أنوار البيان، وألا تتحول الخوارزميات إلى سلطةٍ معرفيةٍ تزاخم مقام الفهم. (Dreyfus, 1996: 143-150).

ويُمكن القول في ختام هذا المطلب إن العلاقة بين العقل الإنساني والذكاء الاصطناعي في التفسير هي علاقة تكامل منضبط وليست تنافساً. فالأول يُنتج الفهم في ضوء المقاصد، والثاني يُعين على جمع المادة وتنظيمها، دون أن يتجاوز حده أو يطمح إلى مقام القصد. ومن هنا يفتح الطريق للانتقال إلى المبحث الثاني من هذا البحث، حيث يُناقش الدور الممكن للذكاء الاصطناعي في خدمة التفسير ومخاطر تحوُّله إلى أداة تزيفٍ للفهم إذا فقد سلطان البيان وضبط المقاصد.

## المبحث الثاني: الذكاء الاصطناعي بين خدمة التفسير وتزييف الفهم

### المطلب الأول: التفسير بمساعدة الخوارزميات: القرائن والضوابط

يشهد العالم اليوم تحوُّلاً معرفياً عميقاً بفعل تطوُّر تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي غدت قادرة على تحليل اللغة الطبيعية واستنباط الأنماط والعلاقات في النصوص. غير أن هذا التحوُّل يطرح إشكالاً مركزياً عند مقارنته لمجال التفسير القرآني، إذ يواجهنا السؤال الجوهرية: هل يمكن للآلة أن تسهم في الكشف عن المعنى القرآني بوصفها أداة تحليلية خادمة، دون أن تمس بسلطان البيان ومقام الوحي؟ إنَّ الإجابة على هذا السؤال تقتضي وضع منهج واضح يوازن بين الاستفادة من قدرات الخوارزمية والالتزام بضوابط البيان الشرعي، بحيث تظل الآلة أداة قرينة، لا سلطة مفسرة. (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٥٦/١)

إن التفسير القرآني في أصله قائم على تحصيل القرائن الدلالية من النص والسياق والمقاصد، والخوارزميات في عصرنا تستطيع أن تعين الباحث على تتبُّع تلك القرائن من خلال تحليل

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————

الأنماط اللغوية أو الإحصائية في النص القرآني. لكنها، في نهاية المطاف، تظل أداة مساعدة لا مصدراً للفهم؛ لأن الفهم فعل إنساني مشروط بالقصد والإيمان. فالآلة تُظهر الارتباطات، لكنها لا تملك نيةً ولا روحاً ولا فقهاً مقاصدياً. ولهذا فإن التعامل مع الذكاء الاصطناعي في مجال التفسير ينبغي أن يكون وفق مبدأ «القرائن لا الأحكام»، أي استخدام مخرجاته على أنها مؤشرات تستوجب مراجعة بشرية مؤهلة. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ١٨٨/٣).

يؤكد الرازي في مفاتيح الغيب أن العلم لا يتحقق إلا بتكامل البرهان والبيان، أي بين المنهج العقلي والمنهج اللغوي، وهو ما يمكن إسقاطه على العلاقة الحديثة بين المفسر والآلة: فالمفسر يمتلك البيان، والخوارزمية تمتلك البرهان الحسابي، ومن اتحادهما تنشأ إمكانية التحليل المساند دون الإخلال بمرجعية النص. (الرازي، ١٩٨١م: ٢١٧/٢) إن الخطر يكمن حين يُستبدل مقام البيان بسلطة الخوارزمية، فيتحول التفسير إلى عملية استخراج آلي للأنماط، لا فعل فهم مقاصديٍّ متزن.

لقد أشار الغزالي في إحياء علوم الدين إلى أن «كل علم لا يورث خشية فليس بعلم»، مبيناً أن المقصد من الفهم القرآني هو الهداية لا التحليل الجاف. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ١٢١/١) ومن هذا المنطلق، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في التفسير لا يكون مشروعاً إلا إذا ظل وسيلة تعين على الهداية، لا غاية تُنصّب نفسها مقياساً للحقيقة. فالخوارزميات لا تملك حساً أخلاقياً ولا وعياً بحدود ما يقال في النص الإلهي، ومن ثم فإن ضبط استخدامها ضرورة علمية وشرعية في آن واحد.

ومن الضوابط الكبرى في هذا المجال أن يكون كل استخدام للذكاء الاصطناعي في التفسير معلناً وشفافاً؛ أي يجب الإفصاح عن دور الأداة وحدودها، ومصادر بياناتها، ونوعية تدريبها اللغوي، حتى لا يُغتر بنتائجها على أنها فهوم يقينية. فالإخفاء في هذا المقام يُعد نوعاً من التلبس العلمي الذي يوقع فيما يسميه الفلاسفة المعاصرون «اليقين الزائف»؛ أي إحلال الدقة الحسابية محل اليقين المعرفي. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ١٩١/٢).

ويقتضي الضبط الشرعي أيضاً وجوب المراجعة البشرية المؤهلة لكل مخرجات الخوارزمية، بحيث تُقاس نتائج التحليل الآلي بمقاييس البيان العربي وأصول الفهم الأصولي. فالمفسر البشري هو وحده القادر على التمييز بين ما هو قرينة مقبولة وما هو تأويل باطل. وهذا المبدأ هو امتداد لقول ابن رشد الحفيد بأنه «ما من منطوق به في الشرع مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان، إلا إذا اعتبر الشرع وتصفحت سائر أجزائه وجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره

لذلك التأويل أو يقارب أن يشهد». (ابن رشد الحفيد، د. ت: ٣٣).

ويُعدّ تحقق الانحياز من أبرز المخاطر في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ إنّ الخوارزمية تتأثر بالبنية المعرفية لبياناتها، فإذا كانت النصوص التي تدرّبت عليها محدودة أو منحازة، انعكس ذلك على مخرجاتها. وفي هذا السياق، يمكن استحضار مفهوم «الجرح والتعديل» في علم الحديث كمبدأ تقويمي يضبط النقل. فكذلك ينبغي أن يُقوّم الذكاء الاصطناعي في التفسير من حيث مصدر بياناته، ومدى مصداقيتها، وتنوعها، واتساقها مع اللسان العربي الفصيح. (الجرجاني، ١٩٩٢م: ١٠٤/٢).

ومن الضوابط الأخلاقية أيضاً حق الاعتراض العلمي، أي ألا تُعامل نتائج الذكاء الاصطناعي كحقائق نهائية، بل كفرضيات تخضع للمناقشة والتمحيص. فالنظام الآلي -بحكم طبيعته الإحصائية- لا يُنتج يقيناً، بل احتمالاً، بينما التفسير الشرعي قائم على الترجيح بالأدلة لا على التكرار الإحصائي. وهنا يظهر الفرق بين سلطان البيان الذي يُنتج المعنى في ضوء المقاصد، وسلطة الخوارزمية التي تُنتج احتمالات لغوية لا روح فيها. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٢٤٣/٢).

أما من جهة التوظيف الإيجابي، فإنّ الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقدم للمفسرين إمكانات بحثية غير مسبوقة، مثل استخراج الموضوعات القرآنية المتكررة، أو تحليل شبكة العلاقات بين الجذور اللغوية، أو تتبّع تطوّر الدلالة في السياق القرآني. وهذه وظائف خادمة للبحث ولا تمس الفهم التأويلي. (Student, & Khazaeipour, Mahdi, 2025: 1-8).

ويجب التأكيد على أنّ الذكاء الاصطناعي ليس خصماً للوحي، بل هو أداة عقلية تستمد قيمتها من مقصد استخدامها. فالخطر لا يكمن في الآلة ذاتها، بل في نمط توظيفها داخل المجال المعرفي. فإذا تم ضبط استعمالها بمنهج البيان والمقاصد، فإنها قد تُسهم في ترسيخ المنهج الاستقرائي في علوم التفسير؛ أما إذا استُعملت بمعزل عن الضوابط الشرعية، فقد تؤدي إلى «مركزية الخوارزمية» التي تُقصي الإنسان والمقصد. (الرازي، ١٩٨١م: ١٨٨/٣).

وفي ضوء هذه الموازنة، يمكن القول إنّ التفسير بمساعدة الخوارزميات يجب أن يُبنى على خمسة ضوابط مركزية:

أولها: أن يُفصح عن طبيعة الأداة المستخدمة ومجال عملها بدقة.

ثانيها: أن تُراجع نتائجها من قبل مفسرين مؤهلين شرعاً ولغوياً.

ثالثها: أن تُقيّم مصادر البيانات وفق منهج نقدي علمي صارم.

رابعها: أن يُمنح الباحث حق الاعتراض والتحقق المستقل من المخرجات.

خامسها: أن تُعامل النتائج على أنها قرائن داعمة، لا أحكام قاطعة.

وهذه الضوابط ليست جديدة في جوهرها، بل هي امتداد لمبادئ التثبيت والتوثيق التي أصّلها العلماء في علوم الرواية واللغة والتفسير. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٩٣/٢).

إنّ اعتماد هذه الضوابط يضمن أن يظل الذكاء الاصطناعي في خدمة النص لا متسلطاً عليه، ويجعل من الخوارزمية معيناً للباحث على استكشاف الروابط الموضوعية وتضييق القراءات الممكنة دون أن يتجاوز الحدّ الفاصل بين الإعانة والتأويل. فالبيان القرآني قائم على إعجاز لغوي ومقاصدي لا يمكن تقليده حسابياً، ولذلك يبقى المفسّر هو المرجع الأعلى في تقويم ما تخرجه الأداة. (ابن عطية، ١٩٨٦م: ٨٨/١).

ويُعد المبدأ الأخلاقي في التعامل مع الذكاء الاصطناعي من صميم الفكر الإسلامي، إذ يقوم على المسؤولية والاستخلاف، فكل علم أو أداة يجب أن تُسخّر لخدمة الحق لا لتزييفه. وقد أشار طه عبد الرحمن إلى أن التقنية إن لم تُضبط بأخلاق الفعل، تحوّلت إلى سلطة على الإنسان بدل أن تكون وسيلة في يده. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢١١/٢) وعلى هذا فإن المفسّر المسلم مسؤول عن ضبط العلاقة بين الإنسان والآلة وفق مبدأ «الاستخدام المسؤول»، بما يضمن سلامة المقاصد وعدم تغوّل المنهج الحسابي على المعنى الإلهي.

كما أنّ للتعامل مع الذكاء الاصطناعي بعداً فقهياً يتمثل في ضرورة تحقيق المناط قبل إطلاق الحكم الشرعي على استخداماته؛ فليس كل استعمال للتقنية في التفسير مرفوضاً، ولا كل اعتماد عليها جائزاً، إذ إن مناط الجواز هو كونها أداة تخدم الفهم ولا تستبدل به، أي أن تبقى في موضع الخادم لا المفسّر. (Dreyfus, ١٩٩٦: ١٤٣-١٥٠) فالممنوع هو أن تُعطى الخوارزمية سلطة الحكم في المعنى، أما استخدامها لتيسير البحث والتنقيب فهو من قبيل تسخير الوسائل في طلب العلم.

إنّ توظيف الخوارزميات في التفسير يمثل اختباراً لمفهوم التكامل الأكاديمي بين العلوم الشرعية وعلوم الحاسوب، فكل طرف منهما يمتلك أدوات ومعايير مختلفة؛ إلا أن الجمع بينهما ممكن إذا تمّ تحت مظلة المقاصد العليا للشريعة. فالمفسّر يستخدم الذكاء الاصطناعي كما استخدم أسلافه معاجم اللغة وكتب القراءات: وسيلةً تعينه لا مرجعاً يُملي عليه. وهذا هو جوهر الانسجام بين سلطان البيان وسلطة الخوارزمية: أن تبقى السلطة للبيان، وأن تكون الخوارزمية شاهداً يعين المفسّر على تتبّع القرائن وتحليل الخطاب القرآني بمنهج أكثر دقة وموضوعية.

### المطلب الثاني: سلطة الخوارزميات وخطر اليقين الزائف في المجال التفسيري

يشهد الواقع المعرفي المعاصر تحدياً جديداً في العلاقة بين الإنسان والمعرفة، حيث صعدت الخوارزميات إلى موقع متقدّم في إنتاج المعنى وتوجيه القرار. غير أن هذا الصعود يثير قلقاً عميقاً حين يمسّ مجالات يقوم جوهرها على الفهم المقاصدي والإيمان بالوحي، كما هو الحال في التفسير القرآني. فمع تزايد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص، برز ما يُعرف في الدراسات المعرفية الحديثة بـ«اليقين الزائف»؛ أي إحساس المستخدم بأن نتائج الخوارزمية تحمل يقيناً موضوعياً لا يقبل النقض، في حين أنها في حقيقتها احتمالات رياضية تفتقر إلى الوعي بالمعنى والمقصد. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٣٥/٢).

لقد حذّر العلماء المسلمون منذ قرون من الانخداع بالظواهر دون التحقق من الحقائق، وهو ما عبّر عنه الغزالي بمصطلح «الظن المذموم»، أي ذاك الذي لا يستند إلى برهان ولا إلى مقصود شرعي صحيح. فالظن المذموم في الفهم يؤدي إلى فساد التأويل، كما أن اليقين الزائف في العصر الرقمي يؤدي إلى تسليم أعمى بنتائج الحساب دون مراجعة بشرية واعية. إن كليهما يقوم على غياب سلطان البيان الذي يُحكّم العقل المقاصدي واللغة الموحاة في إدراك الحقيقة. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٨١/٢).

إن ما يمنح الخوارزميات سلطة زائفة هو مظهرها الرياضي المجرد الذي يوهم بالدقة والموضوعية. غير أن العلم في ميزان الشريعة ليس دقة رقمية فحسب، بل صدق في المقصد وأمانة في الدلالة. فالعقل البشري، وإن كان محدوداً، يدرك أن للمعنى مراتب تتجاوز الإحصاء إلى القصد، بينما الخوارزمية لا تعي إلا النمط الإحصائي. ولهذا أكد الرازي في مفاتيح الغيب أن «العلم إذا تجرد عن الهداية انقلب جهلاً مركباً»، وهو وصف دقيق لحال المعرفة الرقمية حين تنفصل عن البصيرة الأخلاقية. (الرازي، ١٩٨١م: ٢٣٣/٢).

إنّ «اليقين الزائف» الذي تولّده الخوارزميات يشبه ما وصفه الجرجاني في دلائل الإعجاز بظاهرة «الإعجاب بالصناعة»، أي الانبهار بالشكل على حساب المعنى. فالبين الحق لا يقاس بحسن الصورة، بل بمقدار ما يُفصح عن المقصد. والخطر في مخرجات الذكاء الاصطناعي أنها تُقدّم بعباراتٍ منمّقة ونتائجٍ مصقولةٍ تُخفي وراءها هشاشة الوعي بالمقاصد والسياق. (الجرجاني، ١٩٩٢م: ١١٨/٢).

ويرى الشاطبي في الموافقات أنّ الفهم الشرعي لا يتحقق إلا إذا اجتمع في المفسّر «علم بأدوات الفهم، وتجرّد عن الهوى، وإخلاص في القصد»، وهذه الشروط الثلاثة تميّز العقل الإنساني عن الآلة. فالخوارزمية لا تعرف الهوى لأنها لا تملك قصداً، لكنها أيضاً لا تعرف الإخلاص، لأنها تفتقر إلى النية. ومن هنا فإن المسؤولية الأخلاقية في الفهم لا يمكن نقلها إلى نظام غير مكلف. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٢١٤/٣)

إن إغراء اليقين الذي تقدّمه الخوارزميات ينبع من كونها تُقدم نتائجها بأرقام ورسوم وإحصاءات، مما يوحي بالقطعية. إلا أن هذه القطعية المزعومة تختلف جذرياً عن اليقين الإيماني أو البرهاني في علم التفسير، لأن الأخير يقوم على الدليل والتدبر، لا على الاحتمال الحسابي. وقد شبه طه عبد الرحمن هذا النوع من «القطعية التقنية» بالوثوق الذي يُفضي إلى غفلة روحية، لأن الإنسان حين يسلم للآلة بحكم المعنى، يكون قد نزع عنها روح التكليف والإدراك الأخلاقي. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٤٧/٢)

ومن جهة أخرى، فإن ما يُسمى بـ «التحيز الخوارزمي» يُعد أحد أخطر مظاهر هذا اليقين الزائف، إذ تُغذى الأنظمة بيانات تحمل في طياتها تصورات بشرية جزئية، فتعيد إنتاجها كحقائق. ومثله في علم الكلام ما حدّر منه الغزالي حين قال: «من نظر بعين واحدة رأى النصف باطلاً»، أي أن المعرفة الناقصة تولد أحكاماً زائفة. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ١١٩/٢) وهذا يُبرز ضرورة المراجعة البشرية المتخصصة لضمان أن تظلّ نتائج الذكاء الاصطناعي مقيدة بميزان البيان العربي والمقاصد القرآنية.

لقد أشار عبد الوهاب المسيري إلى أنّ الحداثة التقنية خلقت «مركزية معرفية جديدة» تجعل الإنسان يقيس الحقيقة بما تنتجه الآلة، لا بما يدركه الضمير. وهذه المركزية إذا دخلت حقل التفسير، أدّت إلى اختزال الوحي في بنية لغوية يمكن تحليلها آلياً، وهو ما يُفقد النصّ بُعدَه القدسي. (المسيري، ٢٠٠٢م: ٧٤/٢) فالذكاء الاصطناعي، مهما تطور، لا يملك الإحساس بالقداسة، ولا يعرف الفرق بين النص المقدّس والنص الأدبي، إلا بقدر ما يُرمج عليه. ومن ثم فإن التعامل معه دون وعي بأصول البيان يفضي إلى تشييء النص القرآني وجعله مادة للتحليل، لا مجالاً للهداية.

إن الفهم القرآني، في أصله، فعل روحي وعقلي متداخل، يقتضي خشية وإيماناً وتديراً. أما الفهم الخوارزمي فهو عملية إحصائية جافة لا تتضمن حضور الوجدان. وقد أكد ابن عاشور أن «العلم الذي لا يهدي إلى العمل لا بركة فيه»، مبيناً أن الفهم في القرآن مقرون

بالهداية والسلوك. (ابن عاشور، ١٩٨٤م: ٢٣٣/٣) وهذا يعني أن أي نظام معرفي لا يستهدف تحقيق المقصد الإلهي من النص -وهو الهداية- إنما يتعد عن جوهر التفسير مهما بلغ من الدقة التقنية.

ولعل أخطر ما يرافق هذا «اليقين الزائف» هو ما يسميه المفكر علي حرب بـ«وهم الحياد»، أي الاعتقاد بأنّ الأداة التقنية محايدة في فهمها للنصوص. فكما أن الإنسان متحيّز بمعارفه وثقافته، فإن الخوارزمية متحيّزة ببياناتها وتصميمها. (علي حرب، ٢٠٠٥م: ١١٢/١) ومن ثمّ فإن الإيمان بالحياد الكامل هو صورة أخرى من الغرور المعرفي الذي حدّر منه القرآن في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢]، لأن كل معرفة دون تسليم للحق معرضة للخطأ والهوى.

ويُضاف إلى ذلك أن الذكاء الاصطناعي يميل بطبيعته إلى النمذجة والتوحيد، بينما يقوم التفسير القرآني على التعدد والثراء الدلالي. فالقرآن حمّال أوجه، كما قال علي بن أبي طالب، لكن ضمن ضوابط البيان والمقاصد، أما الخوارزمية فتسعى إلى تقليص المعنى إلى احتمالات محدودة. وهنا يظهر خطر «الاختزال التأويلي» الذي قد ينتج عن إسقاط المعنى على نموذج إحصائي واحد. (المنخشي، ١٩٩٥م: ٤١٢/٢)

وتكمن الحكمة الشرعية في إدراك أن كل يقين غير مبني على الدليل البياني والمقصد الشرعي إنما هو ظن مموّه. فكما يميّز علماء الأصول بين «العلم» و«الظن»، يجب أن نميّز في عصرنا بين اليقين الإيماني واليقين الخوارزمي؛ الأول يهدي إلى العمل الصالح، والثاني يورث الغرور بالقدرة التقنية. وقد بيّن محمد عابد الجابري أنّ العقل العربي تميز تاريخياً بقدرته على المزوجة بين البيان والبرهان، بينما تسعى العقلانية الحديثة إلى البرهان المجرد. (الجابري، ١٩٩١م: ٢٠٦/١) وهذا يفسّر ضرورة استعادة التوازن بين البيان الإلهي والتقنية الحديثة حتى لا يتحول العقل إلى تابع لآلة بلا مقاصد.

ومن المنظور الفلسفي المعاصر، يبين تشارلز تايلور أنّ «الإنسان المعاصر يعيش تحت ضغط العقل الأداتي»، أي أنّ التقنية تُحوّل القيم إلى أدوات، والمعنى إلى وظيفة. (تايلور، ٢٠٠٧م: ٧٣/١) وإذا سُمح لهذا المنطق أن يتسرب إلى ميدان التفسير، فإن النص القرآني يُختزل في كونه «بيانات قابلة للتحليل»، وتُغيب عنه حقيقته كـ«خطاب موجه من الله إلى الإنسان». وهذا ما يجعل مقاومة اليقين الزائف واجباً علمياً وشرعياً في آن واحد.

إن مقاومة خطر اليقين الزائف لا تعني رفض التقنية، بل تحرير الإنسان من عبوديتها، كما

مجلة كلية الإمام الأعظم || العدد الخاص بالمؤتمر الدولي (التاسع عشر) —————

عبر عن ذلك طه عبد الرحمن حين قال إن «الآلة إذا لم تخدم الإنسان في سبيل الحقيقة، استعبده في سبيل المنفعة». (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٥٩/٢) فالخوارزمية يمكن أن تخدم التفسير إذا بقيت أداة في يد المفسر، أما إذا صارت مرجعاً، فإنها تحجب البيان وتحل محل العقل التأويلي. وهنا يكمن جوهر الإشكال: أن تتحول الوسيلة إلى سلطة معرفية بديلة عن الإنسان المكلف.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن سلطة الخوارزميات هي سلطة شكلية تستمد قوتها من انبهار الإنسان بها، وأن اليقين الزائف الذي تولده هو انحراف عن طبيعة العلم الذي جاء به القرآن: علم يقود إلى خشية الله لا إلى الوثوق بالآلة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بناء منهج تكاملي يضبط العلاقة بين البيان والوحي والعقل والتقنية، بحيث تظل الأخيرة وسيلة لخدمة المقاصد لا لتشويهها. وهذا ما يمهد للانتقال إلى الخاتمة العامة، التي ستبين أن الذكاء الاصطناعي لا يهدد التفسير إذا خضع لسلطان البيان، بل يمكن أن يكون معيناً على تجديد أدواته في ضوء الرؤية الشرعية المتوازنة.

## الخاتمة

يُبين هذا البحث أن العلاقة بين سلطان البيان القرآني وسلطة الخوارزميات في عصر الذكاء الاصطناعي تقوم على التكامل لا الصراع؛ فالتفسير القرآني يظل فعلاً إنسانياً مؤسساً على الوعي والمقصد والإيمان، وهي مقومات تعجز عنها الآلة مهما بلغت دقتها. فالذكاء الصناعي يحاكي الفهم ولا يملكه، ويُستخدم أداة في خدمة المفسر لا بديلاً عنه. وأبرزت الدراسة أن أخطر ما يهدد التفسير في زمن التقنية هو اليقين الزائف الناتج عن الثقة المفرطة بقدرات الخوارزميات، إذ تُنتج أنماطاً لغوية دقيقة ظاهراً لكنها خالية من القصد والمعنى المقاصدي. لذا وجب إعادة تثبيت سلطان البيان كمرجعية عليا تضبط العلاقة بين النص والعقل، وبيّن المقصد والمعنى. كما أكدّ البحث أن الذكاء الصناعي يمكن أن يثري الدراسات القرآنية إذا ظل خادماً منضبطاً تحت إشراف علمي مؤهل، يلتزم بالإفصاح والمراجعة والتصحيح، بينما يتحول إلى خطر على الفهم إذا استعمل دون ضوابط شرعية أو رقابة علمية. والتكامل المنشود بين العلوم الشرعية والتقنية لا يعني إحلال الآلة محل الإنسان، بل تسخيرها لتوسيع أدوات البحث ضمن إطار أخلاقي يحفظ كرامة الكلمة ووظيفتها الهادية.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية

١. ابن رشد الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ). (د. ت). تحقيق: محمد عمارة. ط ٢، دار المعارف.
٢. ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤م). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
٣. ابن عطية، عبد الحق بن غالب. (١٩٨٦م). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. بيروت: دار الكتب العلمية.
٤. أبو زيد، نصر حامد. (١٩٩٠م). مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن. بيروت: المركز الثقافي العربي.
٥. الجابري، محمد عابد. (١٩٩١م). بنية العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
٦. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (١٩٩٢م). دلائل الإعجاز. القاهرة: دار المعارف.
٧. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. (١٩٨١م). مفاتيح الغيب. بيروت: دار الفكر.
٨. الرافعي، مصطفى صادق. (١٩٩٨م). إعجاز القرآن والبلاغة النبوية. القاهرة: دار الفكر العربي.
٩. الزمخشري، محمود بن عمر. (١٩٩٥م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار الكتاب العربي.
١٠. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١هـ). (١٩٧٤م). الإتيان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. لهيئة المصرية العامة للكتاب.
١١. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي. (١٩٩٧م). الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.
١٢. الطاهر بن عاشور، محمد. (١٩٨٤م). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.
١٣. الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠١م). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. بيروت: دار الفكر.

١٤. طه عبد الرحمن. (٢٠١٢م). سؤال العمل: بحث في الأصول العملية للفكر الأخلاقي الإسلامي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
١٥. علي حرب. (٢٠٠٥م). نقد الحقيقة. بيروت: المركز الثقافي العربي.
١٦. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ). (٢٠٠٤م). الاقتصاد في الاعتقاد. وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية.
١٧. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (٢٠٠٥م). إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة.
١٨. المسيري، عبد الوهاب. (٢٠٠٢م). العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. القاهرة: دار الشروق.

### ثانياً. المصادر والمراجع الأجنبية:

2. Dreyfus, Hubert. (1996). What Computers Still Can't Do. Artif. Intell. 80. 143-150.
3. Student, & Khazaeipour, Mahdi. (2025). Human and Artificial Intelligence as Text: Toward a Dynamic Interpretive-Analytical Framework.
4. Taylor, Charles. (2007). A Secular Age. Cambridge, MA: Harvard University Press.

